رئيسة، هي: الموقف من زيارة عرفات للقاهرة، وما نتج عنها، وما ترتب عليها من اجراءات ومواقف؛ والحوار الاردني ـ الفلسطيني؛ والعلاقات السورية ـ الفلسطينية؛ والعلاقات العربية؛ والعلاقات الدولية؛ والموقف من المنشقين وحلفائهم على الساحة الفلسطينية، ومدى جدية الالتزام بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني؛ ووضع مؤسسات م.ت.ف؛ وموضوع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢١/٤/١٩٨٤). وشارك في الحوار مراقب عن كل من الجزائر واليمن الديمقراطي اللتين لعبتا دوراً أساسياً في ترتيب اللقاء. اما عن «فتح»، فقد شارك كل من خليل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، وصخر حبش وعباس زكي؛ وشارك التحالف الرباعي بوفد ترأسه الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، ياسر عبدربه، والامين العام المساعد للجبهة الشعبية، أبو علي مصطفى، والامين العام المساعد للحزب الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب.

استمر الحوار خمسة أيام، من ١٩ ـ ٢٣/٤/١٩٨٤، وأُصدر في نهايته بيان أكد التزام المجتمعين بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني، وخصوصاً الدورة السادسة عشرة المنعقدة في الجزائر، باعتبارها اساساً لوحدة م.ت.ف. وابرز البيان «اولوية العمل على وحدة المنظمة على أساس الرفض والمقاومة لمشاريع التصفية الامبريالية والصهيونية للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها اتفاقات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي ومشروع ريغان» (**البيان الصادر عن اجتماعات الحوار الفلسطيني في الجزائر**، ٢٣/٤/١٩٨٤، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). واتفق المجتمعون على ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني يأتي على أساس الاتفاق الوطني الفلسطيني الشامل، سياسياً وتنظيمياً.

استؤنف الحوار بعد أقل من شهر في الجزائر. وأبدى خليل الوزير تفاؤله، وقال ان المحادثات سوف تؤدي الى اتفاق وحدة تامة. وتنبأ الوزير بأن المحادثات سوف تحدد الخطوط العريضة للبرنامج السياسي والتنظيمي لـ م.ت.ف. وانها سوف تتناول العلاقات بين م.ت.ف. والدول العربية، وخاصة سوريا (**الرأي**، عمان، ١٥/٥/١٩٨٤).

وعلى الرغم من أن الآمال انعقدت على جلسة الحوار هذه، الا انها عُلِّقت بعد يومين من بدئها، وذلك بسبب الخلاف حول تقويم زيارة عرفات للقاهرة؛ اذ اتخذ التحالف الديمقراطي موقفاً متشدداً ازاء الزيارة، بينما لم يوافقه وفد «فتح» على تقويمه، بل اتخذ، من جانبه، موقفاً مناقضاً، مما عطل اعمال المؤتمر. واعتبر توقف الحوار نكسة لمباحثات التوحيد؛ الا انه سرعان ما تقرر عقد جولتها الثالثة في عدن، بتاريخ ٨/٦/١٩٨٤.

فيما بعد، ذكرت الاوساط الاعلامية في عدن ان التحالف الرباعي الفلسطيني سوف يتقدم، في الجولة الثالثة، بورقة عمل سياسية ـ تنظيمية، وان هذه الورقة تستند الى مقررات دورتي المجلس الوطني الفلسطيني، الرابعة عشرة والخامسة عشرة. واوضحت الاوساط تلك ان المشروع يدعو الى تشكيل قيادة جماعية لـ م.ت.ف. ويتضمن نقاطاً خاصة بالاصلاح الجذري في مؤسسات المنظمة، واجهزتها العسكرية والادارية والتنظيمية والمالية والدبلوماسية.

من جهتها، تقدمت «فتح» بورقة تنظيمية تقضي بتوسيع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مقابل زيادة عضوين من القيادة المشتركة للشعبية والديمقراطية، وعضو لكل فصيل مشارك من الاطراف الاخرى يتم الاتفاق عليه مع تقليص عدد العناصر المستقلة، بحيث لا يتجاوز الاربعة، على ان يتم اختيارهم بالاتفاق مع القيادة المشتركة؛ ويتم، كذلك، تشكيل امانة سر للجنة التنفيذية تقوم بمهام العمل اليومي وفق لائحة داخلية يقرها المجلس الوطني مع تعيين نائب واحد لرئيس اللجنة التنفيذية، أو اكثر. اما في ما يخص المجلس المركزي، فقد أكدت ورقة «فتح» ضرورة انتخاب هذا المجلس من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، على أساس لائحة تنظيمية، وليقوم بمراقبة ومحاسبة اللجنة التنفيذية على أساس قرارات المجلس الوطني، وتكون له صفة تقريرية وليست استشارية، كما هو حاصل حالياً، ويتم، من خلاله، ايضاً، تشكيل لجان عمل فاعلة وذات اختصاص. وتضمنت الورقة موافقة «فتح» عى تشكيل الدوائر والمؤسسات التابعة لـ م.ت.ف. وتعيين العاملين فيها على اسس جبهوية؛ كما